المحاضرة الرابعة

جمع المادة العلمية: المفاهيم، الأنواع، الأساليب الغايات

تعتبر مسألة جمع المادة العلمية من المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للباحثين في مختلف التخصصات العلمية، إذ لا يمكن لأي باحث أن يكتب بحثه من دون الاستعانة بمصادر ومراجع يؤسس عليها أفكاره ومفاهيمه وتصوّراته. وسنحاول في هذا الدرس الوقوف على ماهية المادة العلمية، مع الإشارة إلى أهميتها ومكانتها في البحث العلمي وتوضيح سبل الوصول إليها.

I– ماهية المادة العلمية:

يقصد بالمادة العلمية كلّ المعطيات والبيانات والحقائق العلمية التي يستند إليها الباحث في إعداد موضوع بحثه، علماً بأن مهمّة البحث تقتضي دائماً العودة إلى المنجزات العلمية المعرفية من مصادرٍ ومراجعٍ متنوعة ، وممّا يلاحظ في هذا السيّاق هو ذاك التّلازم المصطلحي بين المصادر والمراجع؛ باعتبار أنهما يشكلان معاً جوهر ومكونات المادة العلمية لأي بحث علمي.

I-1- تعريف المصادر:

المصدر في اللغة من "مصدر" وجمعه "مصادر"، موضع الصدور؛ أي المنشأ، ويقصد به أوّل الشيء، وهو مادته التي يتكون منها، وهو أصل، مبدأ، أساس وجوهر. وهو أيضا ما يرجع إليه في علم أو أدب أو خبر. وبذلك يكون للمصدر السبق والأولوية في ذكر الموضوع محلّ الدراسة. ذلك أنه يساعد في معرفة أفكاره وحلّ ألغازه ومعلوماته التي يحتويها؛ لأنها تكون على شكل المادة الخام التي ينبغي أن تجمع وترتب على شكلٍ يسمح بالاستفادة منها في البحوث العلمية .

وفي الاصطلاح تدلّ المصادر على الأصول التي يتم الرجوع إليها لاستخلاص المعلومات بغرض البحث وتعود أصالتها إلى كونها أقدم ما عرف عن الموضوع محلّ الدراسة، إذ تتميز بالسبق العلمي والقدم الزمني. ولا شك في أن اكثر المصادر أصالة وقيمة هو ما كتبه المؤلف بيده، وكذلك ما أملاه، وأجاز روايته عنه. وتشتمل المصادر على المؤلفات الأصلية والأساسية التي تعالج موضوع ما، والوثائق الأولى التي تتضمن معلومات هامة غير منشورة سابقاً. مع العلم أنّ هنالك من المصادر ما يرقى تأليفه إلى عصر موضوع البحث، ومنها ما يعود إلى عصور تالية، والأهم فيها هي المصادر القديمة.

1-2- تعريف المراجع:

المرجع في اللغة من كلمة "مرجع" وجمعه مراجع، والمراجع بضم الميم. من يتكلم بسلطة ودراية، ويعتمد على رأيه ومشورته وقراره، والمرجع هو سند يرجع إليه للحصول على معلومات ثابتة وأكيدة.

هذا وتدلّ المراجع اصطلاحاً على المؤلفات الحديثة والمعاصرة التي أُلّفت بأساليب القرن العشرين وفق مناهج البحث العلمي الحديثة، والتي اعتمد كُتّابها على المعلومات التي أوردتها المصادر القديمة والقانونية والبديلة، مع إعادة تنظيمها وتحليلها وتركيبها وصيّاغتها وفق المبادئ العقلية العلمية السليمة، وإضافة الاستنتاجات والاستنباطات والأفكار التي توصل إليها الباحث نتيجة تأملاته ودراسته للمعلومات التي جمعها من المصادر الأصلية. وهناك من يرى بأن المراجع ليست سبّاقة في تناول المعلومة بحكم استعانة أصحابها على المصادر.

2- التمييز بين المصادر والمراجع:

إنّ الباحث في مختلف التخصّصات العلمية يقف على تلازم مصطلحي المصادر والمراجع في غالب الأحيان، غير أنّ ذلك لا يعني أنهما مترادفان أو أنّ وُجود أحدهما يغني عن وجود الآخر. بل العكس من ذلك، فهما مختلفان تماماً، لذلك يجب التمييز بينهما عند خوض غمار البحث في موضوع ما.

وكمحاولة للوقوف على الاختلافات القائمة بينهما يمكن القول أن المصادر تحتوي على الحقائق الأصلية التي تهم الباحثين في موضوعاتهم، باعتبار أن غالبية المصادر المكتوبة على سبيل المثال قد دوّنها أشخاص لهم صلة القرابة الزمنية بمحتواها، كأن يكونوا قد عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها، أو ساهموا في صنعها من قريب أو بعيد، عكس المراجع التي تستند في مضمونها إلى محتوى المصادر في مجال البحث العلمي وليس العكس. ممّا جعل الأخيرة (المصادر) تعرف بأمهات الكتب عند الباحثين المعاصرين.

ومنه فالمصدر هو ما اتصل بموضوع البحث اتصالاً مباشراً، معاصراً أو قريباً في زمن المعاصرة، كأن يكون كاتب المادة المعتمدة شاهدُ عيان أو معاصر للحدث الذي تتم الكتابة عنه، أمّا المراجع فهي التي تأخذ المادة العلمية حول موضوع ما من مصادرٍ ومراجعٍ متعدّدة لتظهر في توب مرجع آخر جديد، وعلى هذا الأساس فالمصادر تمدنا بالحقائق والآراء معاً، بينما تمدنا المراجع بالآراء فقط.

3- أنواع المصادر المعتمدة في البحث التاريخي:

يعتمد الباحثون في مجال التاريخ على مصادر متنوعة ومتعدّدة يمكن تصنيفها كالتالي:

3-1- المصادر المدونة: وتسمى أيضا بالأصول المكتوبة، إذ لا يمكن لأي باحث أن يستغني عنها؛ كونها أكثر إتقاناً وترتيباً للمعارف والحقائق العلمية، وتشمل كل من:

* السجلات والوثائق التي تشمل كلّ من التقارير الرسمية، ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات، وأحكام المحاكم، ومحاضر الاجتماعات أو المؤتمرات، والندوات، وسجلات الضرائب، وسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف والفتاوى، وعقود البيع والشراء، ومحاضر جلسات المؤسسات، والبرديات...الخ، والتي تعود في مجملها إلى القرون الماضية، بحيث تكمن قيمتها في كونها تحتوي على معلومات صحيحة وغير منشورة.

وباعتبار أن هذه الدروس هي في الأصل موجهة لطلبة الماستر تخصّص تاريخ الجزائر الحديث، فإننا نرى أنه من الضروري أن نوجّه عنايتهم إلى ضرورة الاهتمام بالرصيد الوثائقي الموجود ضمن سجلات المحاكم الشرعية لما لها من أهمية بالغة في التأريخ للجزائر على عهد العثمانيين، فهي من أهم المصادر التاريخية المحلية الأساسية، المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري ومصلحة أرشيف المكتبة الوطنية بالحامة (الجزائر العاصمة)، إذ تتوفر على عددٍ زاخر من الوثائق الرسمية المحلية التي تعني بالحياة الإقتصادية والإجتماعية للإيّالة الجزائرية. تضم ثلاثة وخمسون ومائة علبة، بحيث تحتوي الواحدة منها على أزيد من مائة وثيقة، بل أن بعضها يضم ضعف ذلك أو يفوق، علماً أن هذه الوثائق متنوعة ما بين العقود وعقود التحبيس أو الوقف، وعقود البيع والشراء والقروض وما إلى ذلك.

* المخطوطات التي تشتمل على النصوص والأعمال في شكل رسالة أو وثيقة، أو عهداً، أو كتاباً، أو نقشاً على الحجر. أو رسماً على القماش...الخ، والتي كتبها أصحابها في فترات تاريخية سابقة عن ظهور الطباعة فأخذت اسمها على أساس أنها خطت باليد، وغالبا ما تُوضع في المتاحف ودور الوثائق ومراكز المخطوطات، بعد أن جُمعت من المعابد وقصور السلاطين والحكام ودواوين الإدارة، إذ تتضمن معلومات تاريخية غير موجودة في مصادر أخرى مع العلم أن بعض المخطوطات محققة والبعض الآخر غير محققة.

* كتب التراجم ذات الأهمية البالغة في كتابة التاريخ لما تحتوي عليه من معلومات سيّاسية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، ثقافية في ثنايا تراجمها. وهي تعني في أصولها بدراسة أفراد الأمة البارزين؛ من العلماء والصالحين والكتاب والشعراء وحتى الموظفين والفنانين...الخ. على أن يتم ترتيب محتواها (تراجم) ترتيباً أبجديا من أهمها: وفيات الأعيان لابن خلّكان، طبقات القراء لابن الجزري....

* المعاجم التي تزوّد الباحث في مجال التاريخ بكلّ ما يحتاجه من شؤون اللغة على غرار الإشتقاق وبيان معاني الكلمات وضبطها وتصريفها، من ذلك مثلاً لسان العرب لابن منظور، تاج العروس للزبيدي، مختار

الصحاح للرازي...الخ. هذا بالإضافة إلى المعاجم الجغرافية التي تدلّ الباحث على المعالم الجغرافية ومفرداتها؛ من مدنٍ وقرى وجبال وأودية وبحار...الخ، مثل معجم البلدان لياقوت الحموي ، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري.

*كتابات الأغاني والشعر الشعبي والقصة، التي تدخل ضمن المصادر الأصلية في مجال البحث العلمي، ذلك انها تصوّر لنا طوابع الأمة وعاداتها وتقاليدها وصوّر تعبيرها عن أفراحها وأحزانها وآلامها وأعراسها، من ذلك مثلاً قصة أو ملحمة عنترة التي ألفت في القاهرة للعهد الفاطمي، ثم أخذت تتطوّر بمصر حتى أصبحت ملحمة العرب في حروبهم مع أعدائهم على مرّ التاريخ حتى عصر المماليك. وكذا قصائد أحمد شوقي التي تمجّد نضال أقطار المغرب العربي في كفاحها ضدّ المستعمر الأوروبي.

3-2: المصادر المادّية: تسمى أيضا بالأصول المادية، وهي تشمل جميع المخلفات المادية التي تعود إلى الماضي القريب أو البعيد، إذ تعتبر من أهمّ مصادر التاريخ بشكلٍ عام؛ ذلك أنها تنقل إلينا –بحقٍّ وصدقٍ– شواهد مادية أصلية عن النشاط الإنساني خلال فترات زمنية مضت؛ بصورة محايدة ومجرّدة عن الميولات الذاتية، خصوصاً ونحن نعلم أنّ صنّاعها لم تكن لديهم في الغالب أية مصلحة في إظهار آثارهم بشكل مغاير، هذا فضلاً على كونها (الآثار المادية) من المواد الأصلية التي لم تشوهها الروايات والنقول، بما يعكس أهميتها لدى الباحثون في مجال التاريخ. فالآثار الرومانية بالجزائر مثلاً تظهر لنا بصدقٍ في المستوى الحضاري لتلك الفترة؛ من حيث شكل البناء وطراز العمارة، وطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما هي دون تحوير أو تغيير. ماعدا ما قد يطرأ عليها من تأثير ظروف المناخ وعوامل الزمن التي يجب على المؤرخ أن يأخذها بعين الاعتبار عند استخلاص المعلومات منها

لقد استفاد البحث التاريخي كثيراً من دراسة آثار ومخلفات الإنسان في الماضي، في التعرّف على المستوى الحضاري الذي وصلت إليه البشرية عبر مراحل زمنية مضت، وفي هذا السيّاق تجب الإشارة إلى أهم المصادر المادية التي يعتمد عليها المؤرخون في أبحاثهم، من ذلك مثلاً:

- النقوش (الرسومات والكتابات) المسجلة على جدران الكهوف، أو على الأحجار والأشجار والتي تحمل بعض المعاني عن حياة البشرية في الأمم السابقة.
- الأواني الفخارية وشواهد القبور (الأثاث الجنائزي) التي يمكن أن تمدّ المؤرّخ بمعلومات مهمة تعكس المنظومة الاجتماعية والعقائدية التي سادت عند شعوب الأمم السابقة.

– المسكوكات (العملات أو النصيات)؛ أي النقود التي يمكن اعتبارها بمثابة وثائق رسمية –غير خاضعة للتحريف أو التزوير– بحيث تمدّ المؤرخين بمعلومات قيمة (اسم الدولة، اسم الحاكم، تاريخ سك العملة، مستوى صناعتها ونوع معدنها، الشعار وأهميته؛ من ذلك مثلا شعار النخلة الذي يعكس مدى أهميتها في اقتصاد الدولة التي تعود إليها العملة...) ، هذا فضلاً على أهمية دراسة العملات في تحقيق كثير من الحوادث السيّاسيّة المتعلقة بفتح البلاد عنوة أو صلحاً عن طريق ظهور اسم الخليفة على سكة إقليم من الأقاليم، وإفادة العبارات الدينية المنقوشة على وجه العملة أو ظهرها في بيان المذهب الديني للأسر الحاكمة.

– الأختام والصنوج، إذ تفيد الأختام المؤرخين في معرفة أسماء الملوك وعقيدتهم الدينية بحيث يعكس الختم المستوى الفني في العصور السابقة، أمّا الصنوج؛ أي المعايير والأوزان فإنها تفيد في دراسة التاريخ الإقتصادي للأمم السابقة.

4– أنواع المراجع المعتمدة في البحث التاريخي:

يعتمد الباحثون في مجال التاريخ على مراجع متنوعة ومتعدّدة، يمكن تصنيفها كالتالي:

* المؤلفات (الكتب) الحديثة التي كتبها المؤرخون المعاصرون بنوع من الإتقان المنهجي والمعرفي (نقل المعلومة، شرحها، تفصيلها، نقدها، تلخيصها، توثيقها...).وهي في الأصل بعيدة زمانا ومكانا عن الأحداث التي تناولتها، إذ يعتمد مؤلفوها على المصادر الأولية، بما يعكس أهميتها في مجال البحث التاريخي من حيث الاسترشاد بمحتواها والاستفادة من مادتها العلمية (قائمتها البيبليوغرافية).

* الرسائل العلمية الجامعية (ماجستير، دكتوراه) التي تعدّ مرجعاً مهماً للباحثين حسب تخصصاتهم؛ خصوصاً وأنّها تخضع لشروط أكاديمية ومنهج أصيل للبحث العلمي، تحت إشراف وتأطير أساتذة وباحثين في التخصّص، فهي بمثابة الدليل المنهجي والعلمي للباحثين في مختلف التخصصات العلمية؛ ذلك أنها تمدهم بمادة علمية لصيقة بمجال تخصصهم.

* الدوريات العلمية المحكمة التي تحمل عنواناً متميزاً، وتصدر ضمن أعدادٍ متتابعة أو في أجزاءٍ على فترات مقرّرة أو منتظمة يمكن أن تستمر لفترات غير محدّدة، مع العلم أنها تهتم بنشر كتابات وأبحاث العلماء والأساتذة والباحثين في مجالات معينة ومحدّدة، وغالبا ما تصنّف الدوريات على أساس تخصصها الدقيق ورقمها المعياري المحلي أو الدولي. وباعتبار أنها تصدر بشكل دوري، فإنها تساعد الباحثين في مختلف التخصصات من الاطلاع على المعلومات المتجدّدة باستمرار.

* الصحف التي يمكن اعتبارها مرجعاً من المراجع التي يحتاجها الباحث في توسيع دائرة معارفه البحثية، بما يمكنه من التعامل مع آخر المستجدات في شؤون الحياة كافة، خاصّة في ظل ضعف حركة التأليف والنشر عن بعض المواضيع، إذ كثيراً ما يتم العودة إلى الصحافة لكشف بعض الجوانب الخفية عن سياسات الدّول ومواقفها إزّاء الأحداث المحلية والعالمية، ومحاولة فهم التطورات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية لواقع الدّول عبر مراحل مختلفة من الزمن.

* الأشرطة العلمية الثقافية المسجلة والمصوّرة، فكما هو معلوم أن الاهتمام بالعلوم والثقافة في الوقت الحاضر قد أدى إلى البحث عن سبل تيسير المصادر والمراجع للباحثين؛ لتكون بذلك في متناول الجميع، فأصبح بالإمكان تصوير الكتب في شكل أشرطة الأفلام، وتزويد الباحثين بها للاستفادة منها في إثراء بحوثهم، من ذلك مثلاً: الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية، البرامج التلفزيونية، الأفلام السينمائية....

* الموسوعات (دوائر المعارف) المعرفية أو العلمية التي تعدّ من المراجع المهمة للباحثين كونها تشتمل على حقائق معرفية كثيرة حول مواضيع متنوعة، علماً أنّ إعدادها يتم في الغالب تحت إشراف باحثين متخصّصين ومتميزين، من ذلك مثلا دائرة المعارف الحديثة لأحمد عطية الله ودائرة المعارف للسيّاني....

* المواقع الإلكترونية المفيدة التي أصبحت من أهم متطلبات البحث العلمي لما تحتوي عليه من مادة علمية متنوعة ضمن مختلف التخصصات.

ملاحظات مهمة:

يتساءل الكثير من الطلبة عن مكانة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكتب التفسير ضمن مصادر البحث العلمي، ونظراً لأهميتها المميزة فإنه تجب الإشارة إليها في مقدمة كل المصادر المعتمدة في أي بحث علمي.

فباعتبار الأهمية العظيمة التي يحظى بها القرآن الكريم كأساسٍ للتشريع الإسلامي ومصدره الأوّل؛ مصدراً تاريخياً هامّاً، بل وأقدم المصادر العربية المدونة لتاريخ العرب وأصدقها على الإطلاق؛ لأنه تنزيل من الله تعالى، لا سبيل إلى الشك في صحة نصّه، فإنه يتعين على الباحثين أن يشيروا إليه كأوّل مصدرٍ في حال الاستشهاد به ضمن أي بحث علمي.

أمّا الحديث النبوي الشريف فهو المصدر الثاني للشريعة الإسلامية، لأنه يتضمن أحكاماً وقوانين للمجتمع الإسلامي، ومنه فهو أصدق المصادر التاريخية بعد القرآن الكريم.هذا بالإضافة إلى كتب التفسير

التي تعدّ من أهم المصادر التي يستعين بها الباحثين في مجال التاريخ لما تتضمنه من شروحات تفصيلية عن ما ورد في القرآن الكريم من أخبارٍ مختصرة عن بعض الأحداث في الجاهلية وفي عصر النبوة الأوّل.

من هذا المنطلق وباعتبار خصوصية هذه المصادر فإنه يجب أن تتم الإشارة إليها ضمن مقدمة المصادر المعتمدة.

5- طرق وأساليب جمع المادة العلمية:

تعتبر المصادر والمراجع العلمية بمثابة المنبع الذي يستقي منه المؤرخ المعلومات اللاّزمة لإعداد بحوثه، وعلى إثرها (المادة العلمية) تتحدّد قيمة وجودة أعماله؛ لأنه من الصعب إعداد بحث تاريخي جادّ من دون التأكد من وفرة المادة الأوّلية التي يعوّل عليها المؤرخ. ولتحصيل القدر الكافي من المعلومات، وجب اتباع جملة من الطرق والأساليب التي تسهل مهمّة المؤرخ ضمن هذا المجال ولعلّ من أهمها:

- الحرص على التواصل الدائم مع من له الخبرة بموضوع الدراسة من الأساتذة والباحثين المتخصّصين؛ بهدف الاسترشاد والتوجيه والمساعدة على تنسيق العمل أثناء فترة البحث.

- حرص الباحث على عقد صلات وديّة مع المشرفين على المكتبات التي يتردّد عليها، أو مع رؤساء الأقسام التي تتبعها دراسته، ذلك أنهم يمتلكون خبرة كبيرة بالمراجع والمخطوطات الثمينة ذات العلاقة بموضوع البحث، بما يجعلهم يفيدونه ولو بطريقة غير مباشرة.

- التعرّف على مختلف الخدمات التي تقدّمها المكتبات (الطباعة والنسخ، نظم وحفظ الكتب، الأدلة والفهارس التوضيحية...).

- محاولة إقناع المؤسسات التي ينتمي إليها الباحث بضرورة توفير المصادر والمراجع الهامة التي لم يتمكن من الحصول عليها، ذلك أن هذه المهمة هي من صلاحيات المؤسسات الجامعية ومراكز البحث أيضاً.

- ضرورة المعرفة والإلمام بمجاميع الوثائق والمصادر المتعلّقة بموضوع البحث وأماكن حفظها وتواجدها، مع الاطلاع على مجموعات السجلات والأرشيفات والبيبليوغرافيا هذا فضلاً على تمرّس الباحث على أساليب جمع المادة العلمية المستخرجة من تلك الأصول.

- تحمّل متاعب ومشقة جمع المادة العلمية ماديّاً ومعنويّاً، ذلك أنّ هذه المهمة قد تدفع بصاحبها إلى شدّ الرحال نحو مدن وبلدان مختلفة، حيث توجد المصادر الثمينة التي لا يمكن تجاهلها، كما يحتاج الباحث أيضاً إلى الاطلاع على السجلات والوثائق الرسمية التي غالباً ما يصعب الوصول إليها إلاّ بترخيص من

الجهات الرسمية المسؤولة عنها، وعليه يجب على الباحث أن لا ييأس من هذه العقبات التي تعترضه أثناء سعيه للبحث عن المادة العلمية. بل عليه أن يجتهد ويرفع التحدّي لتحقيق غايات البحث المعرفية.

– يُحسن بالباحث أن يهتم بحصر قائمة المصادر والمراجع التي سيعود إليها ولو على وجه التقريب، من خلال إعداد قائمة أو فهرساً للمادة المتوصّل إليها، لتسهيل مهمة العودة إليها عند الحاجة أو استعارتها أو قراءتها بمكان تواجدها أو شرائها إن كان ذلك ميسوراً، على أنّ هذا الحصر لقائمة المصادر والمراجع ليس نهائياً؛ لأنه كلما تقدّم الباحث في قراءة مضمونها كلما وجد فيها إشارات لمصادر أخرى، بما يقوده إلى إثراء مادته العلمية وتنويعها، ويساعد على الوصول إلى مصادر ومراجع لم يكن يتوقع أن يصل إليها.

– الحرص على تتبّع كلّ ما كتب عن الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع عدم استهانة الباحث بأي أصل من الأصول التي لها علاقة بموضوع بحثه، فلا يزدري أيا من المصادر والمراجع التي تخصّ بحثه أو يهملها؛ لأن أصغرها وأقلها شأناً لدى النظرة الأولى قد يصبح بعد التحقيق والقراءة المركزة أشدّها أهمية وأغناها بالمعلومات.

– الحرص على الاستفادة من المصادر القديمة والحديثة دون مفاضلة بينهما، فالمصادر القديمة تزخر بمعلومات وحقائق غزيرة ووفيرة وبجزئيات أصلية، وهي تؤسّس بمحتواها لأصول العلوم الحديثة بنظرياتها وأفكارها وقواعدها الجديدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يستطيع الباحث أن يستغني عن المصادر الحديثة لما تحتوي عليه من أفكار مستجدّة تخدم موضوع البحث وأغراضه.

– ضرورة الاستعانة بالمصادر والمراجع الأجنبية أثناء إعداد البحوث العلمية الأكاديمية، خصوصاً في ظلّ نقص المادة العلمية حول بعض المواضيع، ممّا يجعل الباحث مضطراً للاطلاع على المصادر والدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثه في أصلها باللغة الأجنبية؛ بهدف اكتساب خلفية معرفية واضحة تمام الوضوح، تنير بحثه وتدعم أسسه.

– الاهتمام بالترجمة والحرص على تعلّم أصولها وإتقانها لما لها من أهمية قصوى في مجال البحث العلمي، ذلك أنها تُساعد الباحث في الحصول على المعلومة من مصدرها الأصلي؛ أي مباشرة من المكان والزمان اللذين نشأت فيهما، وهو الإجراء الذي بات مطلوباً وبصفةٍ حتمية لدى غالبية الباحثين، خصوصاً ونحن نعلم أن الترجمة قد لعبت دوراً علمياً وحضارياً فعّالاً عبر التاريخ، من خلال المساهمة في ربط الماضي بالحاضر؛ عن طريق ترجمة تراث الحضارات الكبرى إلى لغات أمم مختلفة، وعبوره إلى ثقافاتها المتنوعة ليصل إلينا اليوم، مساهماً بذلك في إثراء جوانب حياتنا المعاصرة وبحوثنا المعرفية في شتى التخصصات.

– القدرة على التفاعل اللفظي أثناء إجراء المقابلات الشخصية مع الأفراد الذين يمتلكون أثر معرفي عن الأحداث والوقائع التاريخية التي وقعت في الماضي؛ ذلك أنّ المقابلة هي بمثابة تقنية فعّالة ومصدر مهم لجمع المادة العلمية، بحيث تمكن الباحث من الوقوف على مدى صحّة المعلومات التي توصّل إليها من مصادرٍ مستقلة أو بواسطة وسائل وأدوات بديلة.

– إتقان سبل الاستخدام المعرفي لما توفّره الشبكة الرقمية من مادة علمية حول موضوع البحث قيد الدراسة، من خلال معرفة تقنيات البحث واحترافها، وتقنيات التثبت من أصالة المادة الإلكترونية، التي تهدف إلى الكشف عن المعلومات والوصول إلى الحقائق والدلائل، ووزن الأدلة وربط الأسباب والنتائج، والمقارنة والتمييز بين الحقائق والخلاصات، والخروج بتعميمات ومبادئ عامة مقبولة من وجهة النظر التاريخية في مجال الأبحاث والدراسات التاريخية.

6– أهمية المصادر والمراجع في البحث العلمي:

تعتبر المصادر والمراجع الركيزة الأساسية التي يستند إليها أي باحث أكاديمي في توثيق بحثه، وتأكيد أو نفي الآراء الخاصة بمتغيراته (البحث)، إذ لا يستطيع الباحث في مجال التاريخ مثلاً أن يلج مجال البحث في ظل غياب المصادر والمراجع اللاّزمة لذلك، فهي بمثابة المفتاح الذي يمكن الباحث من فتح الأبواب الموصدة في وجه الحقيقة التاريخية، ويمكن الوقوف على أهميتها في البحث العلمي من خلال النقاط التالية:

– تَسُوق الباحث إلى الدلالات والقرائن التوضيحية للموضوع محلّ الدراسة، فبدونها لا يمكن التوصّل إلى الاستنباطات والأحكام، وبانعدامها لا يتأتى للباحث رسم صورة للتطوّرات والأحداث الماضية، ولعلّ هذا ما عبّر عنه أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ" حين قال: " إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها".

– تساعد الباحثين في الحصول على المعلومات اللاّزمة التي ترتبط بموضوع بحوثهم، بما يمكنهم من انجازها من جهة، وخدمة ودعم البحث العلمي من جهة أخرى.

– يشكّل توثيق المصادر والمراجع مكسباً مهماً للباحثين الآخرين، ذلك أنهم يستفيدون منها في بحوثهم العلمية.

– تساعد المصادر والمراجع على تنمية المعارف وتراكم المعلومات، كما تفيد أيضا في حلّ القضايا والمشكلات موضع البحث بصورة دقيقة.

– تعكس مصادر ومراجع البحث العلمي مدى حداثة المعلومات التي يستند إليها الباحث.

– تعتبر المصادر والمراجع –خاصة التاريخية منها– حلقة وصلٍ بين الماضي والحاضر، فهي بذلك وسيلة غير مباشرة لتبادل الثقافات بين الشعوب.

– تفيد مراجع البحث العلمي في الدلالة على الموضوعات المتخصّصة، وفي الإشارة إلى جمهرة كبيرة من المصادر والمراجع التي تساعد الباحثين اللاّحقين على تصوّر واسعٍ لمواضيع بحوثهم.

يمكننا التأكيد في خاتمة هذا الدرس على ضرورة حرص الباحثين على الوصول إلى القدر اللازم من المصادر والمراجع التي تخص مواضيع بحوثهم، بما يُساهم في إثراء محتواها خدمة للبحث العلمي بصفة عامة. هذا ويتعيّن أيضا الحرص على الاستفادة من مختلف أنواع المصادر والمراجع دونما تقليل من أهمية أي نوع من أنواعها.